الموارد الطبيعية

وتأثيرها في الحضارة والسياسة والحرب (١)

١ — البيئة الطبيعية والدولة

اذا تلفتنا في ظاهرات الكون الى بعدها الرئيسي وجدناها جميعاً طبيعية واجتماعية ترتدّ في أصلها الى تحوّل الطاقة الطبيعية . وظاهرات نشاط الدولة ليست بشاذة عن هذا الحكم . وليس في علم السياسة ناحية أجمع للعناية وأجدر بالنظر وأمتع للنفس في التحليل من تتبع تأثير البيئة الطبيعية في نشوء الدولة وتحولها ، وتبيّن القواعد الأساسية لخطط السياسة التي تختطها في السلم والحرب . والبيئة الطبيعية تسهم رئيسان في بعثها الحي السياسي ولكنهما غير منفصلين ، بل هما أبداً متفاعلان ، وأعني الشعب والأرض التي يقطنها . فالانسان نفسهُ جزء من الطبيعة ، فأصلهُ ونشوءهُ وانتشارهُ في الأرض وتفرقهُ سلالات وشعوباً ، وتركيبهُ الجسماني والعقلي ، كل ذلك متأثر بعوامل البيئة التي تحيط به من كلّ جانب . وكل دولة جماعة من الناس متصفة بصفات جثمانية وعقلية ، تربط بين أفرادها صلات اجتماعية معينة ، وتقطن بقعة من الأرض يتصف هواؤها بدرجات معينة من الحرارة والرطوبة ، وأرضها بخواص متفاوتة من الخصب والثروة المطمورة فيها . فالجماعة تؤثر بارتقائها العقلي والاجتماعي في البيئة التي تعيش فيها ، والبيئة تؤثر من ناحيتها في الجماعة واتجاهها السياسي والاقتصادي والاجتماعي

البيئة الطبيعية قوامها عناصر متعددة هي : أولاً شكل سطح الأرض وما فيه من جبال وأودية ، وأنهار وسواحل ، وسهول ونجود ، وقفار وبرار . وثانياً طبيعة الجوّ . وثالثاً موارد الأرض من زراعية ومعدنية . ورابعاً اوصاف الطبيعة بوجه عام . وكلّ من هذه العوامل كان له تأثير عظيم الشأن في طبيعة الاجتماع السياسي وتوجيهه ، ولاسيما في العصور البدائية ، عند ما كان العقل البشري لا يزال في مهده ، وقبل أن ينفتح عن أزهار العلم . حتى بعد التقدم العلمي العظيم في العصور الحديثة بقي الانسان خاضعاً لعوامل البيئة الطبيعية ، على الرغم من اتساع قدرته على تبديلها بعض التبديل ، وتحويلها بعض التحويل وفقاً لغرضه ومشتهاه

ان شكل سطح الأرض التي تقطنها جماعة من الناس ، بشمل الجبال والأنهار والبحار التي فصلت بقاعاً عن بقاع ، وقامت حوائل في العصور الأولى دون اتصال جماعات الناس التي تعيش في كنفها . ومن هذه البقاع ما كانت تحيط به حدود طبيعية كالجزائر البريطانية يحيط بها البحر ، وشبه الجزيرة الايبيرية ، وشبه الجزيرة الايطالية ، يحيط البحر بمعظمها والجبال المنيعة بالباقي . ففي داخل هذه الحدود الطبيعية نشأت أمم تختلف في طبيعة وحدتها الداخلية عن أمم نشأت

(١) محاضرة لرئيس تحرير المقتطف في نادي الشبيبة بالقاهرة في ١٠ مارس ١٩٢٦

في شعوب أوروبة الصحيحة . وهذه الأمة التي تألفت من شعوب شتى يسير في تميز جسم الدولة ، لأن الشعوب كانت تميل الى التعايش في بقعة تحميها الحدود الطبيعية من غارة جيرانها عليها . فتتيح لكل شعب منها فرصة التعاون ، لأهداف حيوية مصالح عامة تشمل جماعته كلها فتنشأ الوحدة عن ذلك وهي أساس الدولة . وليس من المصادفة ان الدولة في الصين تشمل مساحات واسعة الارجاء ، وكذلك في روسيا ، والولايات المتحدة الاميركية . ولا من المصادفات ان اليونان من قديم الزمان الى حديثه دولة صغيرة المساحة ، ولا من المصادفات كذلك ان اوربا لم تجمع قبلاً في دولة واحدة ، على الرغم من مساعي قيصر أو شارلمان أو نابوليون . أما وقد أصبحت العوامل الاجتماعية والاقتصادية والعقلية في العصر الحديث شديدة التأثير ، فمن الجائز أن تتغلب على الحوائل الطبيعية فتشمل أوربا في نظام من التعاون ولكن ذلك لن يكون بالقوة الغاشمة ولا على أساس استعباد شعب لشعوب

وحجم الدولة يؤثر في اتجاهاتها السياسية ، فاتساع الامبراطورية الرومانية أدى بتقاليدها الجمهورية وعهد الحكم الاركزي واستبداد الامبراطورية . واتساع الدمقراطيات الحديثة اقتضى قيام النظم النيابية فيها ، لأن الدمقراطية المباشرة كما كانت في مدن اليونان متعذرة في مساحات كبيرة

ثم أن موقع البقعة التي تقوم فيها الدولة وأوصافها الجغرافية ، تمس نوع صلتها بالعالم الخارجي . هل تعيش بمعزل عن العالم ، أو هل تكون صلاتها بجيرانها صلات تعاون وسلام أو صلات تنافر وخصام . فالولايات المتحدة الاميركية ما فتئت حتى عصرنا هذا تميل الى العزلة لأن محيطين كبيرين يفصلانها عن أوربا وأفريقيا من ناحية ، وعن آسيا من ناحية أخرى . ولولا الرجة التي أحدثتها الحرب الدائرة الرحى الآن ، وارتقاء اساليب المواصلات الحديثة ووسائل التقلقل الداخلي السياسي الاقتصادي التي اتقنها الوطنيون الاشتراكيون وطبقوها ، لكان من المتعذر في نظري ، أن تتحول كتلة الشعب الاميركي وتمثليه هذا التحول السريع الى ادراك أن السلام العالمي لا يتجزأ . ومع ذلك لا يزال فريق منهم — وان كان صغيراً — يأبى أن يفتح عيونه على هذه الحقائق . يقابل هذا أن أمة اليونان في العهد القديم ، كانت تقطن ارضاً ردمها الجبال الواقعة في شمالها وشمالها الغربي عن الاتصال بما وراء تلك الجبال ولكن تضورها وخلجانها وجزائرها المتعددة فتحت لها آفاقاً تطل منها على مسالك البحار ، فاتصلت بسائر الامم عن طريقها فاتسعت تجارتها ، واستمرت سواحل البحر المتوسط والبحر الاسود . وبريطانيا المنفصلة بالبحر عن القارة قام فيها اسلوب من الحكم خاص بها ، وانشأت تجارة بحرية واسعة ، ونمت اسطولاً لحمايتها ، وزرعت جماعات من ابنائها ، في بلدان نائية متفرقة على سطح الأرض ، فنمت وارتقت ، وأصبحت طائفة منها دولاً مستقلة

ولكن ما تكسبه الدولة القائمة في قلب القارات ، من حماية الحدود الطبيعية ، تخسر شيئاً

يقابله بما يشعر فيها من روح العزلة وميل الى الاستقرار ، فيصعب على شعبها الامتزاج بالشعوب التي تجاوره وراء الجبال والانهار ، ويتعذر عليه ان يرى ما يراه في شؤون الحياة ، فيضيق النساون بينها ، ويقل الاتصال ، فيضعف التوليد والابتكار ، والابتكار سر الارتقاء . واذا كانت الحدود الطبيعية بحاراً ، فان الدولة تصبح معتمدة على اسطولها واستمرار قدرتها على الاحتفاظ به . فاذا مرّ بها تيار التحول ولم تجاره ، تعرّضت للسقوط ، وهذا كان مصير اسبانيا . إن امتناعها عن الامتزاج باوربا بفعل قيام الجبال على حدودها الشمالية ، أفضى الى ركودها الفكري ، أما اعتمادها على مستعمراتها فقد جعل بقاءها مرتبطاً بقدرتها على الاحتفاظ بأسطول متفوق . فلما اندفعت في اوربا تيارات فكرية جديدة ، وضعفت قدرة اسبانيا البحرية ، مالت رويداً رويداً الى الانحطاط

ولا يخفى ان الحركة في الطبيعة والاجتماع تميل دائماً الى الاتجاه حيث تلقى المقاومة عل أقلها . فجبال البرتغال الى الشمال والشمال الغربي جعلت اتصال اليونان الأول بالامبراطوريات الشرقية . وروما اتجهت غرباً لأن جبال الالبين كانت حائلاً دون اتصالها اولاً باليونان . فكأن اليونان وروما كانتا واقفتين ظهراً الى ظهر . أما اليونان فاضطرت بفعل هذا الوضع الجغرافي لأرضها ان تصطدم اولاً بجيوش حضارات قديمة ، واذا استثنينا فتوحات الاسكندر ، فقد كانت في معظم تاريخها القديم حاكفة على نفسها ، فأبدعت ما أبدعت في العلوم والفنون . وأما روما فاصطدمت اولاً بشعوب دونها حضارة ونظاماً ، فكان ذلك سهّل طريقها الى الأمبراطورية وما تركته الأمبراطورية في الدنيا من آثار القانون الروماني

ويضاف الى الوضع الطبوغرافي ، حالة الاقليم ، ولكن حالة الاقليم قلما تنفصل عن حالة التربة . وعادة يقال بوجه عام ان الاقليم المتناهي في شدة الحر وشدة البرد ، لا يؤاتي نشوء الطبقات العليا من الوان الحضارة واشكال الحكم . فالنور الباهر المنعكس عن مفاوز الجدب ، والليالي القطبية الطويلة ، ووهج الشمس في الصحراء ، والبطائح التي يتولد فيها البعوض في المناطق الاستوائية ، عوامل تحد من النشاط الاجتماعي فتحول دون قيام الهيئات السياسية والاجتماعية القوية . وجميع الدول الكبيرة نشأت في مناطق معتدلة ، حيث الهواء متصف بدرجات معتدلة من الحرارة والرطوبة ، وان كان هناك فئة من الباحثين تميل الى القول بان الاتجاه في قيام الدول القوية ، من المناطق المعتدلة الشمالية الى التي تليها شمالاً

وقد أشار مؤرخ الحضارة « بكل » الى ان ظاهرات البيئة الطبيعية تؤثر في نشأة الانسان الفكرية والخلقية والفنية . ففي البلاد التي تكثر فيها الزلازل والأعاصير والبراكين او الجبال الشاهقة والأنهار الكبيرة المتدفقة يغلب الخيال على العقل ، والخوف على رغبة الفهم ، فينصرف المرء عن البحث والتجريب ، ويعوزه الاعتماد على الذات ، فيحل دينه بالأوهام والأساطير ،

وحدة الجنس البشري ، وتطوره ، ووحدة الاجتماع البشري والسياسي ، التحكم والاستبداد . فاذا كانت سيرة البشرية تبدأ صغيرة ، وتراس الى تشابهه ، وتصبح هادئة بالقياس مع الطبيعة الصاخبة ، تاريخ الجنس البشري ، ونجده الى الحنين ، ونقدمه الى الديمقراطية . وعلى هذا يعظم تاريخ البرهان الحديثة ، نزعة يعظم اوربا في العصور الحديثة

٣ — الموارد الطبيعية

هذه العوامل الثلاثة — شكل سطح الأرض والاقاليم وأوصاف الطبيعة بوجه عام — تؤثر في طور ما في طبيعة الاجتماع البشري ، وما فتئت موضوع بحث ونقاش ، وتأييد وتفنيد ، بين علماء الاجتماع البشري وفلاسفة التاريخ ، والأقوال الحاسمة فيها قليلة ، لأن التاريخ ليس كالعلوم الطبيعية ، من حيث خضوعه للتجربة والامتحان واستخراج الأحكام الدقيقة ، ولكن الاتجاه العام في جميع هذه الأقوال ، لاريب فيه وهو ان البيئة الطبيعية تؤثر في طبيعة الاجتماع البشري ، وبالتالي في سياسة الدولة . ولكن التاريخ بوجه عام نسيج من عامل البيئة الطبيعية متفاعلاً مع عوامل أخرى هي العقل والشخصية والاقتصاد وروح العصر وغيرها

إلا ان هناك عاملاً رابعاً في البيئة الطبيعية ، يؤثر في معيشة الناس في قوتهم وصناعتهم وتجارتهم وثقافتهم تأثيراً مباشراً مستمراً ، وهو آخذ في الاستفحال ، لأن ارتقاء الصناعة في العصور الحديثة وضرورتها عاداً لا غنى عنه في معيشة الشعوب وقوتها ، جعل الحاجة الى موارد الطبيعة من نبات وحيوان ومعادن ، في منزلة الهواء والماء

ان الرجوع الى معجمات اللغة ومعلماتها لا يغني كثيراً في الفوز بتعريف دقيق جامع مانع لاصطلاح « موارد الطبيعة » . ولكنهما يعنيان بوجه عام الجوامد والاحياء التي يعتمد عليها الناس في إقامة أودهم ، وتنظيم كيانهم الاقتصادي . وقد تبوّب هذه الموارد على أسس مختلفة ولكن التقسيم المناسب هو القائم على الأساس التاريخي وفقاً لتدرّج الانسان في استغلالها اذ بدأ في الاعتماد على موارد النباتية ، ثم على النباتية والحيوانية ، ثم بدأ يكتشف المعادن وازداد اعتماده عليها شيئاً فشيئاً ، واتسع نطاق اعتماده عليها اتساعاً سريعاً في القرن التاسع عشر وما انقضى من القرن العشرين

وليس ثمة ريب في ان زيادة استغلال المعادن ، من السمات التي تتسم بها حضارة هذا العصر ، مع أن بدء استغلالها متغلغل في تاريخ البشر . فالمصريون القدماء مثلاً بدأوا يستعملون الحديد ، حوالي القرن الثاني عشر قبل التاريخ الميلادي . ولكن اختراع الآلة البخارية ، اولاً ، وتحرك الاحتراق الداخلي ثانياً ، جعل لناتج الحديد والفحم وآبار النفط ، منزلة مسيطرة في اقتصاد الأمم . فأثرت بذلك جميع خططها الداخلية والخارجية

واتساع نطاق استعمال المعادن ، لم يشأ من زيادة المستهلك منها في وجوه الاستعمال القديمة وحسب

بل عن كشف وجوه جديدة للاستعمال على الغالب، وهذا الكشف مردّه الى ارتقاء العلم نفسها وخواصها . وهذا القول العام لا يجب أن يؤخذ على علاّته بغير تحيّر . فمثلاً ما نجد استعمالاً جديداً للذهب ولكن العلم والصناعة كشفا وجوهاً جديدة لاستعمال الرصاص مثلاً ، فزادت الحاجة اليه زيادة كبيرة خلال قرن واحد من الزمان . والفحم مولّد الحرارة والطاقة وقد زاد الاقبال عليه زيادة كبيرة في الثلاثين السنة الأخيرة من القرن التاسع عشر اي بين سنة ١٨٧٠ و ١٩٠٠ ويقول علماء اميركا ان حاجة اميركا الى الفحم كانت تتضاعف تقريباً كل عشر سنوات في اثناء تلك الفترة . ولكنها لم تزد شيئاً يذكر في خلال السنوات العشر بين ١٩٢٠ و ١٩٣٠ . ولم يكن استعمال النفط ومشتقاته شائعاً في مستهل هذا القرن . وقد بدأ استعماله قبل خمس وسبعين سنة في الاضاءة والتزييت ، ولكن عندما اخترع محرّك الاحتراق الداخلي ، فتح أمام استعمال النفط ومشتقاته في السلم والحرب ، باباً لا يسدّ . وكذا قبل ثلاثين او اربعين سنة من الزمان كانوا يسمعون بأسماء التنغستن والموليدينوم والكروم وما يشبهها من المعادن ، إلاّ من حيث هي عناصر في جداول الكيمياء، ولكنها الآن عنصر لا غنى عنهُ في الصناعة، سواء أكانت صناعة حربية كانت أم صناعة سلمية . وليس أدلّ على منزلة المعادن في الحضارة الحديثة من منزلتها في وسائل النقل والانتقال وأساليب المخاطبات. فقد كان الانسان يعتمد على الحيوانات لجرّ المركبات، وعلى الرياح لدفع السفن ، ولكن سكة الحديد التي أتيحت بعد اختراع القاطرة من نحو قرن من الزمان مكنت الانسان من الانتقال في ساعة ، مسافة لم تكن في متناوله قبلاً في يوم كامل . وقوام السكك الحديد ، الحديد والفحم . ثم اخترع محرّك الاحتراق الداخلي ، فاذا هو القلب النابض في السيارة والطائرة ، واذا سرعتها تفوق سرعة القطار من ضعفين الى خمسة أضعاف . وليس ثمة ريب في ان ارتقاء من هذا القبيل ، كان له تأثيرٌ اجتماعيٌّ عظيم الشأن . فقد صار الطعام تنقل مسافات بعيدة بغير زيادة تذكر في نفقة نقلها ، فنشأ عن ذلك — اتساع نطاق الأسواق التي تعتمد عليها البلدان المنتجة ، واعتماد الأمم بعضها على بعض، واقتران مصادر التموّن بالطعام في جماعة ما ، ولو كان لحمها يجيئها من الأرجنتين ، وشايها من الهند والصين ، وقمحها من كندا ، وزبدها من هولندا والدنمارك

وما يقال في النقل والانتقال يقال في أساليب المخاطبات ، فنقل الاشارات الكهربية في أسلاك من المعدن زاد سرعة نقلها أضعافاً ، والاعتماد على المخابرات اللاسلكية ، يستند في آخر الأمر الى مولّدات تولد الطاقة الكهربية وأبراج عالية تذاع الأمواج من قممها وأجهزة تتلقاها وتحولها كلاماً مفهوماً ، ولا غنى عن طائفة كبيرة من المعادن في جميع هذه الأجهزة والمعدات

وليس ما تقدم إلاّ على سبيل التمثيل . وما هو حاضر من قطنكم وعنكم ، ولكن لا يحيص

عن الحكم بأن الاعتماد على المعادن ، متقلقل في جميع نظمنا الاقتصادي والاجتماعي ، ولا سبيل الى تخليص انفسنا منه ، ولا سيما في عصور سياسة القوة كهذا العصر ، لأن القوة الحربية تقوم على أساس صناعي . وما الحيوان والاسافين وأسلحة الفرسان ، إلا في مرتبة ثانية تابعة من السيف ، أما بقية الفصل وأما القبض ، فهما ما يعرفان بوصف « الامة في حالة حرب » صناعاتها وزراعاتها ومواصلاتها ومواردها الطبيعية جميعاً سواء أفي أرضها كانت تلك الموارد ام في أراض أخرى تستطيع الاتصال بها . والمصانع عاجزة حتماً عن انتاج الطائرات والدبابات والسفن الحربية والتجارية والمدافع والقنابل على أنواعها إلا اذا غذيت بتيار لا ينقطع من الحديد والفحم والنحاس والرصاص والكبريت والالومنيوم والزنك والقصدير والنيكل والمنغنيس والكروم وغيرها . والآلات التي تقوّم بها طبقة القوات الحربية الحديثة لا تستطيع التغلب على جمود المادة ولا ان تنفذ فيها شعلة الحياة إلا بالنفط ومشتقاته لأنها وحدها تحرّك الاحتراق الداخلي ، وجانب منها ولاسيما ما كان منها يدرج على الأرض لا يتحرّك إلا على مجلات إطاراتها من المطاط

٣ — المعادن والدول الكبيرة

ولكن المعادن[1] غير موزعة توزيعاً متساوياً ، في شتى القارات ، ولا في بلدان تلك القارات. والواقع ان حدود البلدان في العصور الغابرة ، عينت وفقاً للعقبات الطبيعية الكبيرة ، كالجبال والأنهار ، كما قدمت ، وتبعاً لمقتضيات الزراعة ، عندما كانت الزراعة مصدر العيش وحسب . ولم ترتبط ارتباطاً ما بتوزيع الثروة المعدنية في أرضها ، لأن المعادن كما نعرفها الآن ، وندرك منزلتها في شتى وجوه الصناعة ، لم تكن معروفة ، وما كان معروفاً منها لم يكن له من الشأن ما له في العصر الحاضر . وإضف الى هذا حقيقة تاريخية وهي ان الثورة الصناعية التي حدثت في انكلترا وما عقبها من التوسع في استعمال الآلات في معامل الغزل والنسج وبناء السفن والقاطرات ، بدأت دولاً قبل أخرى الى منزلة المعادن على اختلافها ، فأضيف الى سوء التوزيع الطبيعي في الثروة المعدنية ، تفاوت آخر مردّه الى السبق في الاختراع والتوسع

فلنلق الآن نظرة على الدول الكبار ، وما في أرضها من معادن تحتاج اليها من حيث هي دول صناعية ، او حربية ، او صناعية وحربية معاً . ويؤخذ من بيان إحصائي رسمي أميركي ، صدر قبل سنوات ، ان هناك ٢٨ معدناً تبلغ قيمتها ، سبعون في المائة ، من جميع الخامات المعدنية التي تتداولها التجارة وأهمها الحديد والنحاس والألومنيوم والرصاص والزنك والقصدير والنيكل

---

(١) اقتصرنا على مساحة ناحية المعادن من هذا الموضوع لان أرضنا افقر في موارده المعدنية منها في موارد الغذاء . ولانا نشرنا في مقتطف مارس الماضي ص ٣٦١ مقالا موضوعه « موارد الغذاء في بلدان قارة أوربا »

ومعادن لاختلاط اللازمة لأصناف خاصة من الصلب أو لتقسية معادن أخرى وهي الانتيمون والمنغنيس والكروم والتنغستين والموليدينوم . وهذه جميعاً من الفلزات . ويضاف اليها معادن غير فلزية ، كالفحم والنفط والبترول والفصفات وغيرها ، ومنها ما هو لازم للصناعة والنقل ، ومنها ما لا غنى عنهُ في انتاج الزراعي

المانيا — كانت المانيا قبل الحرب العالمية الأولى تستخرج من أرضها ٧٠ في المائة مما تحتاج اليه من حديد . فلما ردَّت الالزس الى فرنسا بمقتضى معاهدة الصلح ومعاهدة فرسايها ، نقص ما تستخرج المانيا من أرضها من الحديد الى ما يكفي اربعين في المائة من حاجتها على الأكثر — على ما كانت حاجتها معروفة في مستهل سنة ١٩٣٨ — ولم تستطع بلوغ هذه المرتبة ، إلا باستغلال مناجم للحديد ، نسبة الحديد في وكازها يسيرة والذلك لا تصلح للاستغلال الحرّ فكان لابد من معونتها بمال الحكومة ، كما أنها عمدت الى جمع كلّ ما تستطيع جمعهُ من الحديد القديم المستعمل ، ولذلك لم يكن في وسعها أن تستغني عن الاستيراد ، وأهم هذه الموارد مناجم السويد — ولاسيما مناجم كيرونا في الشمال — فعليها كانت تعتمد المانيا للفوز بنحو ستين في المائة من حاجتها الى الحديد . ولذلك غدت مسألة مناجم حديد السويد مسألة حربية عظيمة الشأن في نظر المانيا ، علاوة على كونها مسألة اقتصادية صناعية

وأوربا الواقعة الى الغرب من حدود روسيا ، فقيرة بوجه عام فقراً مدقعاً في آبار النفط ، وتستثنى رومانيا من ذلك . ولكن الانتاج الروماني لا يسدُّ الا ربع ما تحتاج اليه القارة الاوربية من حدود روسيا الى البحر من نفط ، في أثناء السلام ، فكان لابدَّ من الاعتماد على الاستيراد من أميركا والعراق وايران وجاوى وضع عوض مستخرج من الفحم

ومناجم النحاس في المانيا تجهزها بأربعة عشر في المائة من حاجتها اليه ، وكان الامل معقوداً في مستهل سنة ١٩٣٨ باستغلال المناجم الفقيرة ، عن طريق معونة الحكومة ، فيبلغ مجموع ما يستخرج من النحاس ٢٥ في المائة من المقدار الذي يستهلك

وهي تحتاج علاوة على ما تقدم ، الى استيراد ٦٠ في المائة مما يحتاج اليه من المنغنيس او اكثر ، والى ٥٠ — ٦٥ في المائة من الرصاص والى كل ما تحتاج اليه من الزئبق ، و٩٠ في المائة من النيكل وأكثر من ذلك من الموليدينوم والفصدير والتنغستن وغيرها

وعلى الرغم مما بذلتهُ المانيا من تسعي لتقص ما تستورده من الخارج ، فانها ظلت حتى مستهل هذه الحرب مضطرة الى استيراد مقادير متفاوتة مما تحتاج اليه الالومنيوم ، والانتيمون والكروم ، والنحاس ، والحديد ، والرصاص ، والمغنيزيوم ، والمنغنيس ، والنيكل ، والنفط ، والفصفات ، والزئبق والكبريت ، والفصدير ، والتنغستن . وقد تغيرت الحال الآن في بعض هذه

المواد ولاسيما الحديد والالومنيوم بعد تحكمها من الاستثناء بالومنيوم فرنسا — وهي أكبر منتج للالومنيوم — وحديدها وحديد لوكسمبورج وحديد السويد[1]

أما ايطاليا فلا تستخرج من أرضها إلا ١٠ في المائة مما تستهلكه من الحديد والصلب و٤ في المائة من الفحم و٧ في المائة من النفط فعليها ان تستورد كل الباقي من هذه المواد الرئيسية في الصناعة الكبيرة وكذلك كل ما تحتاج اليه من المطاط والكروم والتنغستن والقصدير والنيكل — غير قليل لا يذكر — والنحاس (٩٦٫٨) والمنغنيس (٨٥٫٨ ٪)[2]

أما اليابان فأخص ما يعوزها الحديد والنفط ولكل حاجتها الى استيراد نفائس كثيرة من الخامات المعدنية الأخرى ليست يسيرة. فاليابان عندها كفايتها من الفحم والكبريت والفوسفات ومعظم كفايتها من الطعام، وفي وسعها أن تستخرج من مناجمها كفايتها من النحاس. ولكن يجب عليها ان تستورد تلثي ما تحتاج اليه من الحديد وستة اسباع ما تحتاج اليه من النفط وشطر ما تحتاج اليه من الرصاص والقصدير، واربعة اخماس ما تحتاج اليه من الزنك والمنغنيس، وثمانية اتساع ما تحتاج اليه من القطن وكل ما تحتاج اليه من المطاط الطبيعي والنيكل والانتيمون وغيرها من المعادن اللازمة لاختلاط الصلب

اما انكلترا فما يستخرج من ارضها من الفحم يفيض على حاجتها، وحديدها يكفيها في اثناء السلام، والمقادير المستخرجة من الرصاص والقصدير لا بأس بها. الا انها تحتاج الى استيراد كل معدن آخر. ولكن اذا حسبنا انكلترا قلب جامعة الأمم البريطانية، فهي تستخرج منها جميعاً يفيض عن حاجتها جميعاً ويصدر، ولا يستثنى من ذلك الا الانتيمون والزئبق. غير أن قدرة بريطانيا على الاستيراد مرتبطة بتماسك الامبراطورية السياسي وكفاية الأسطول التجاري والحربي في اثناء الحرب والاول لاريب فيه والثاني تقوم الادلة على تأييده

ولعل أقرب البلدان الى الكفاية من حيث مواردها المعدنية الرئيسية هما الولايات المتحدة الأميركية وروسيا السوفياتية. ومع ذلك فكفايتهما ليست تامة. فالولايات المتحدة تحتاج الى استيراد معظم معادن الاختلاط كالانتيمون والكروم والمنغنيس والتنغستن والقصدير والنيكل، وكذلك المطاط. وأما روسيا فلا يعرف مدى ثروتها المعدنية معرفة علمية دقيقة، فمساحة أرضها حالت حتى الآن دون استكشاف جميع مواردها المعدنية ومقاديرها. ولكن الشائع في الدوائر الصناعية انها تكاد تكون مكتفية وتكاد تشبه الولايات المتحدة في ما تحتاج الى استيراده

هذا التوزيع غير المتساوي بين الدول الكبيرة، في الموارد المعدنية، حمل عالماً مهندساً انجليزياً يدعى السر توماس هُلدتش على اقتراح ما يعرف باسم «العقوبة المعدنية». وجاء في

---

(١) راجع المقتطف الفبراير ١٩٣٩ ص ٢٣٣ مقال «خدمات الصناعة والحرب وأسواقها» ومقتطف نوفمبر ١٩٤٠ ص ٣٤١ مقال «حرب المعادن»

ذلك الجزء المحتلى وهو عالم ويلسون بالاضافة الى كونه رئيساً وقائداً عاماً . ويتلخص القول في « العقوبة المتبادلة » انه اذا نشبت حرب بعتدي دولة على اخرى ، فانه يؤدي الى فرض العقوبات على الدولة المعتدية — كان هذا في الأيام التي كانت تسمى فيها الأمم بالسلالة المشتركة وقد تعود ، بل لا بد من عودتها — يجب ان تشمل العقوبات الاقتصادية اولا مناطق من الفلزات هي الفلزات اللازمة لاخلاط الصلب المختلفة ، لأن المعادن من اقوى عناصرها ، العمليات التجارية بسيرة بالقياس الى مقادير الحديد والفحم وما اشبه ، فلا يستطيع اقتصاد البلاد التي تحرم بيعها ولكن نقصها يؤثر في الدولة التي تحرم شراءها لان صناعاتها لا تستغني عنها

فالبكل مثلاً ضروري لصناعة صلب خاص يصلح لمدرعات المدافع الضخمة . والنحاس لازم لصنع أجهزة الاذاعة والالتقاط اللاسلكية ومبردات الطائرات والدبابات والتنغستن والمولبدينوم والكروم اصناف اخرى من الصلب الفائق لكل استعماله الخاص في الصناعات الحربية ، والمنغنيس والكروم لا غنى عنهما في صنع الآلات التي تصنع الأدوات الحربية ، machine tools . والاتفاق على فرض هذه العقوبة سهل لأن الولايات المتحدة الاميركية وجامعة الأمم البريطانية تملكان أكثر من ثلثي مجموع موارد هذه الطائفة من الفلزات

والاعتراض الاساسي على هذا الاقتراح ، هو ان المقادير التي تحتاج اليها الصناعات الحربية ليست كبيرة ، فيسهل خزنها ، قبل نشوب الحرب ، فهي عناصر لا يبليها الزمن وتجميد المال الذي ينفق في شرائها لا يرهق دولة ما ، واذا لم تصل الحرب حتى يحل النفاد بالمخزون ، فتأثير هذا اللون من العقوبات لا يكون فعالاً اذا اقتصر عليه

ويرد على ذلك بأن التوزيع في إبان السلام يكون خاضعاً لحاجة الدولة كما تستخرج هذه الحاجة من سجلات واردها واحصاء صناعاتها بعد اضافة التصحيح اللازم الناشيء عن تقدم الصناعة فيوصد بذلك باب التخزين . وعلى كلٍّ هو رأي ان لم يفد في منع الحرب فقد يكون احدى الوسائل التي يتوسل بها لذلك الغرض بالاضافة الى وسائل أخرى

٤ — بين التجارة الدولية والاكتفاء

كيف نحل هذه المشكلة ؟ الحل الطبيعي لمقوت هو العودة الى التجارة الدولية ، بعد ذلك ما يقلها من قيود ، كالحواجز الجركية العالية ، ونظام الحصص ، واغلاق البادل النقدي ، وما أشبه . فموارد الخامات ، من معدنية وغير معدنية ، كافية لسد حاجة الأمم جميعاً ، على رأي الدكتور ليث استاذ الجيولوجيا في جامعة وسكنسن الأميركية ، ومستشار تومد الأميركي في مؤتمر الصلح ١٩١٨ — ١٩١٩ ورئيس مجلس البحث في موارد المعادن سنة ١٩٢٩

وكان المسيو فان زيلند ، الخبير الاقتصادي والمالي البلجيكي ، ورئيس الوزارة البلجيكية سابقاً ، قد عهد اليه في شهر ابريل من سنة ١٩٣٧ في دراسة مشكلة العالم الاقتصادية دراسة وافية ووضع تقرير فيها وعرض مقترحاته لحلها . فكان السؤال الذي سمي المسيو فان زيلند الى الرد عليه هو هذا : — أندعو الى الرخاء الدولي بتعزيز التبادل بين الأمم على أساس من حرية التعاقد والتبادل ام على اساس من الاكتفاء القومي . فكان ردُّه بعد ما شرَّق وغرَّب في سبيل جمع الحقائق والآراء ، لا يكاد يلابسه غموض وأساسه وجوب عمل عمل مشترك لنقض الحوائل وخفض الحواجز التي تعرقل التجارة الدولية ، وفك القيود التي تحول دون التبادل النقدي الحرّ (١)

وأما الحل الآخر فهو طريقة الاكتفاء ، وهي طريقة الاستغناء عن العالم بقدر المستطاع. فلا تستورد الدولة من الخارج الا ما تعجز عن الفوز به في ارضها ، سواء أمين موارد طبيعية كان ذلك ، أم من موارد صناعية . فاذا لم يكن في الأرض شايع للفط ، فيستخرج القطن من الفحم . واذا لم يكن فيها مزارع تزكو فيها أشجار المطاط ، فليصنع المطاط من غاز الاسيتيلين . واذا لم يكن فيها مراعٍ يكثر فيها الغنم فليصنع الصوف من جنين اللبن . واذا تعذر وجود مقدار كافٍ من النحاس فليكن الالومنيوم عوضاً منهُ (٢)

والغرض البادي هو رفع مستوى معيشة الشعب ، باغنائه عن العالم . ولكن النتيجة خفض مستوى معيشة الشعب ، لأن جميع هذه الاعواض الكثيرة تقتضي من النفقة (مجموع جهد العامل مضافاً الى رأس المال اللازم) أكثر مما تقتضيه مثيلاتها المستخرجة من مواردها الطبيعية ولو نقلت من اقاصي الارض

وسياسة الاكتفاء لا يمكن أن تطبق الاّ اذا كان نظام الحكم نظاماً دكتاتوريًّا . وهذا بطبعه يفضي الى حالة سوية تجاري في انحطاطها حالة المعيشة . لأن الحكم الدكتاتوري يقتضي الاستبداد والتحكم وكمّ الافواه وقدع العقول والقاء المعارضين بالاعتقال أو الاغتيال . فسياسة الاكتفاء تفضي الى انحدار مستوى المعيشة ومستوى الحياة المعنوية في آن واحد . ورغبةً في صرف نظر الشعب المحكوم هذا الحكم ، المأني هذا الشاء ، عن تساوي حاله بعد حكامهُ الى بذر بذور الحقد في نفسه على سائر الشعوب والحكومات التي تحرمهُ — على زعمهم — فسحة العيش الرضي ، فتوغر الصدور وتستفز الى الحرب

ولما كان الاكتفاء التام مما يتعذر تحقيقه في بقعة بعينها من بقاع الارض ، فلا بدَّ أن

(١) المقتطف ابريل ١٩٣٨ ص ٤٥٧ مقال « تقرير فان زيلند ومشكلة العالم الاقتصادية »
(٢) فصل موضوع الاعواض وتقلتها في مقال « خامات الصناعة وأعواضها » في مقتطف اغسطس ١٩٣٩ ص ٢٢٣

يقضي الأخذ بخطته الى التوسع بغير الحرب اذا أمكن ، وهو اذا اقتضى الأمر ذلك ، ولاسيما اذا اقترنت خطة التوسع بنظريات التفوق العنصري وشهوة السلطان

ولا يخفى ان التجارة العالمية بليت بعد الحرب الكبرى الماضية بقيود مختلفة أرهقتها وحالتها عن النهوض ، كالحماية والحواجز الجمركية ، ثم أضيف لنظام الترخيص في بعض البلدان لتقييد الاستيراد و تشجيع الصناعة المحلية وضنّا بالنقد الأجنبي اللازم لشراء أخص ما تحتاج اليه البلاد في الخارج ، وبعد ما تفاقمت شرور الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة ١٩٣١ عمدت الدول على تفاوت بينها الى تقييد التجارة بأساليب مختلفة وفي مقدمتها نظام الحصص وقيود التبادل النقدي كأن في هذه الوسائل سحراً بعيد الاتيان والرخاء ، أي ان التجارة الدولية تحوّلت من عمل تشترك فيه دول وبلدان متعددة على أساس الذهب أو ما يحلّ محلّهُ ، الى صورة جديدة ، أساسها المقايضة وغرضها الاكتفاء (١)

وكانت الحال على هذا المنوال عندما تقلد الوطنيون الاشتراكيون زمام الحكم في المانيا في مستهلّ سنة ١٩٣٣ ، فأضافوا الى البواعث الاقتصادية التي دعت اليها باعثاً خاصّاً بهم ، وهو رغبتهم في أن تكون المانيا بمنجىً من تأثير الحصر البحري اذا خاضت حرباً كبيرة وكان أحد خصومهم فيها دولة تملك زمام البحار . واذن فالاكتفاء لا يطلب في عرفهم وسيلة لاجتياز الأزمة الاقتصادية الى أن يأتي الفرج ، وإنما يطلب لغرض حربيّ بعيد . ولكن الاكتفاء مناقض بطبيعته لوضع المانيا الطبيعي . فقد فهم مثلاً أن تعمد دولة كروسيا ، او الولايات المتحدة الى محاولة الاكتفاء فأرضها غنية بشتى الموارد الطبيعية من معدنية وزراعية ، فاذا نظم انتاجها تنظيماً دقيقاً ، واستغلّ للهمل منها ، فقد تستطيعان أن تستغنيا عن كثير مما تستوردانه ، ولا سيما اذا أضيف الى انتاجهما بعض الأعراض التي يخترعها العلماء ويصنعها الصنّاع بغير نفقة كبيرة . ومع ذلك تبقيان محتاجتين الى استيراد مواد لا توجد في أرضهما ولا عوض صناعي منها الآن

أما المانيا فليست ببلد غنيّ بموارده الطبيعية ، ولا سيما المعدنية اللازمة للصناعات الكبيرة ، والنباتية والحيوانية اللازمة لصناعة المنسوجات وبعض النباتية والحيوانية اللازمة للغذاء ولصناعة المفرقعات . فسياسة الاكتفاء ، مفضية فيها حتماً الى خفض مستوى المعيشة . فلما بدأت المانيا تسلح ، واتسع نطاق تسلحها ، وقعت في ما بين خطة التسلح وسياسة الاكتفاء ، في تناقض لا مخرج لها منهُ إلاّ بالتوسع ، فاذا تمّ بغير حرب — بالضغط السياسي والاقتصادي والتفتيت الداخلي — فبها ، والاّ فبالقتال

ذلك بأن رغبتها في جعل قوتها المسلحة قوة متفوقة ، قادتها رغماً عنها الى توسيع نطاق ما تحتاج اليه ، مما لا تجدهُ في أرضها ، ولا تستطيع عقول علمائها ان تغنيها عنهُ بأعراض تخترعها

(١) راجع مقال « التجارة الدولية » لفؤاد محمد شبل مقتطف مارس ١٩٤١ ص ٢٩١

وتوسيع نطاق ما تحتاج اليه ، مما لا نجده في أرضها ، يعني ان تحقيق سياسة الاكتفاء متعذر . دائرة مفرغة لا تنتهي الا الى حيث تبتدىء . ومن هنا كان لا بدَّ من التوسُّع بالحرب او بالتهديد بها . وليس للنظام الجديد في أوربا من معنى — من الناحية الاقتصادية — الا هذا وهو سيطرة المانيا على بقاع في أوربا وآسيا تتوافر فيها جميع الخامات الزراعية والصناعية والحربية التي تحتاج اليها ، فلا يؤثر فيها حصر ولا يستطيع أحد ان يعصى لها أمراً . ولما كان هذا النظام من ناحيته الاقتصادية مرتبطاً بنظام سياسيّ من طراز معين ، فالغالب انهُ لا يستطيع ان يقوم على سطح الأرض ما زالت هناك قوى تقاومهُ او تستطيع ان تقاومهُ فإما ان يبسط ظلهُ على العالم وإما ان ينهار . والى هذا — علاوة على شهوة السلطان الخاصة — يرتدُّ القول بمطامع المانيا الحالية التي حركت الولايات المتحدة الأميركية الى الوقوف في موقفها المعروف

٥ — المستعمرات والموارد

ليس الغرض معالجة موضوع المستعمرات الا من ناحيته الاقتصادية . فهل نجد فيها حلاً محتملاً لمشكلة الموارد الطبيعية ؟ أما الذين يذهبون هذا المذهب فيستندون الى (١) كونها منفذاً للتخفيف عن ضغط السكان (٢) كونها مورداً من موارد خامات الصناعة والغذاء (٣) كونها سوقاً للمنسوجات الصناعية

١ — السند الاول كان يلخص في قولهم ان السلام في أوربا يتوقف على قدرة الجماهير في الدول الشديدة الازدحام ان تجد المجال المتسع لها للحياة . واذا صحَّ هذا القول فمن المتعذر أن تكون المستعمرات الافريقية هذا المجال . فقد قضت الحكومة الألمانية قبل الحرب ٣٠ سنة وهي تحاول إغراء الألمان بالنزوح الى المستعمرات واستيطانها . فلم يزح منهم الا ما يزيد قليلاً على ثمانية عشر الفاً ، حالة ان زيادة السكان السنوية في المانيا كانت نحو مليون

جاء في كتاب جيريج الذي عنوانه « الباب المفتوح ونظام الانتداب » ان جميع السكان البيض في المستعمرات الالمانية سنة ١٩١٣ كانوا ثمانية وعشرين الفاً ذهب منهم ٣٢٠ الى طوجولند و ١٦٥٠ الى الكيرون و ١٤٠٠ الى افريقيا الشرقية الالمانية و ١٣٣٠٠ الى افريقيا الجنوبية الغربية الألمانية . وليس بين هذه المستعمرات الأربع ما يصلح لاستيطان البيض حقاً الا المستعمرة الأخيرة . ومع ذلك فإن نزوح الالمان اليها منذ ما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها الا نحو الف مهاجر من البوير والانكليز في السنة . أما السكان الألمان فيها فلم يزد عددهم ولم ينقص عما كان سنة ١٩١٤ ولذلك أصبحوا أقلية فيها . أما تجنيقا — وكانت تعرف باسم افريقيا الشرقية — فقد كسبت منذ الهدنة ٦٠ مستعمراً انكليزياً أي ان المتوسط السنوي لزيادة عدد المهاجرين اليها يبلغ نحو ٣٠٠ في

السنة . ويدل الاحصاء الأخير الخاص بمنطقة صوجيوند الواسعة تحت الانتداب البريطاني أن عدد البيض فيها بلغ ١٤٠ منهم ٤٣ انثى . فيدو مما تقدم انه اذا اراد هتلر حقاً بوجوب اعادة المستعمرات الالمانية الافريقية الى المانيا من الناحية السياسية او الشرعية، فان هذه المستعمرات لا تصلح مطلقاً للتخفيف عن ضغط السكان في المانيا نفسها (١)

ثم قد تشكل حكومة النازي بالاعتماد على اساليب هي مزيج من الضغط والاغراء لم تكن حكومة القيصر تقنها قبل الحرب الماضية، من زيادة عدد المهاجرين ولكن تاريخ هذه المستعمرات من حيث سكنى البيض فيها لا يشجع على الاعتقاد بصحة ما يزعمه دعاة النازي من تدريهم على اسكان اربعمائة الف في الكميرون وثمانمائة الف في تنجنيقا وهكذا . والرأي الغالب ان بضعة آلاف هو المعدل الاعلى . وماذا يصنع بنصف المليون من الالمان وهو معدل زيادة الشعب الالماني في السنة الآن ؟ !

٢ — والسند الثاني هو قولهم «الحاجة الى الخامات» . فهل في وسع المستعمرات الالمانية سابقاً ان تسد هذه الحاجة

كلمة المستعمرات تعني المناطق التي اتيحت للاستعمار او قد تتاح في المستقبل اذا كان هناك مناطق لم تتح بعد وبقي نظام الاستعمار مقبولاً وقائماً . فالدول ذات السيادة، او المستقلة استقلالاً ذاتياً يكاد يكون تاماً، كبلدان الدومنيون والهند، خارجة عن نطاق المستعمرات . وعلى ذلك فالمستعمرات بهذا المعنى مصدر ضئيل جداً من مصادر المواد الخام . وأهم المواد اللازمة للصناعة الصادرة من مستعمرات هي المطاط «الكاوتشوك» والقصدير فأراضي مالايا البريطانية والهند الشرقية الهولندية تنتج من المطاط نحو سبعمائة الف طن «١٩٣١» من ٨٢٠ الف طن وهو المحصول العالمي . ثم انها كذلك تنتج نحو ثلثي المحصول العالمي من القصدير

ولو أضفنا الى هاتين المادتين مواد تنتج المستعمرات خمس محصولها العالمي لما أضفنا الا النحاس والفوسفات والفناديوم والشاي وجوز التارجيل

وهذا يعني ان المستعمرات اطلاقاً لا تصدر الا اربع مواد و خمساً ليست جميعها في مقدمة ما تحتاج اليه الأمم الصناعية . وهذا القول يصدق بوجه خاص على المستعمرات الأفريقية . فما يصدر من افريقيا كلها من المواد الخام الصناعية والغذائية يقل عن ٤ ٪ من محصولها العالمي . أما مستعمرات المانيا السابقة فكانت لا تصدر الى المانيا الا مقداراً يقل عن ١ ٪ مما كانت تستورده من المواد الخام . وفي حساب آخر انه نصف واحد في المائة

والواقع ان المواد الخام الأساسية في الصناعة والغذاء كالفحم والحديد والنفط والقطن

(١) راجع المقتطف فبراير ١٩٣٦ ص ١٦٩ «ترسم بمنتج لا فائدة منه ولا حاجة اليه»

والنحاس والقمح والقطن والبن ومشتقاته وغيرها تصدر جميعها من بلدان مستعمرات ذات سيادة لا من المستعمرات . وفي الوسع ان يقال بوجه عام ان المصادر الرئيسية لمواد الصناعة والغذاء الأساسية هي الولايات المتحدة الأميركية واتحاد جمهوريات روسيا السوفياتية وجامعة الأمم البريطانية وبلدان أخرى مستقلة . فمن الخطأ القول ان اعادة توزيع المستعمرات يسد النقص في ما تحتاج اليه البلدان المطالبة بها من المواد الخام اللازمة للصناعة والغذاء وأحرى ان يكون الخطأ أكبر اذا قلنا ان اعادة مستعمرات المانيا اليها يحل مشكلة حاجتها الى الخامات الصناعية والغذائية

لا ريب في ان الاستغلال المبني على العلم والتنظيم قد يزيد ما يستخرج من المستعمرات . والمانيا عند ما دخلت ميدان الاستعمار تمكنت في السنوات الست السابقة للحرب الماضية من ان تزيد مقدار المستخرج من مستعمراتها . لكن اذا زيد مقدار المستخرج الآن من مستعمراتها السابقة ثلاثة اضعاف ، ظل لا يزيد على ٣ ٪ من وارداتها

والواقع ان الدولة الاستعمارية الوحيدة التي لها مستعمرات غنية بالمواد الاساسية اللازمة للصناعة هي هولندا . فجزائر الهند الشرقية الهولندية التابعة لها غنية بالشاي والارز والمطاط والبترول والقصدير والتبغ والبن . ومع ذلك فالسويد وهي دولة ليس لها مستعمرة واحدة لا تقل عن هولندا اقبالاً ورخاء ومستوى حياة شعبها ليس دون مستوى حياة الشعب الهولندي

فاعادة توزيع المستعمرات جميعها — دع عنك رد المستعمرات الالمانية — لا يحل مشكلة الحاجة الى المواد الخام الصناعية والغذائية وحلها الوحيد ، هو في رفع القيود التي أرهقت بها التجارة الدولية وسدت مسالكها فتستطيع كل دولة ان تبتاع في الاسواق العالمية ما تحتاج اليه [1]

٣ — والسند الثالث هو قولهم « الحاجة الى الاسواق لتصريف البضائع والمصنوعات » فاذا ينبئنا علم الاحصاء في هذه الناحية ؟ في سنة ١٩١٣ وهي السنة الاخيرة الكاملة التي كانت المانيا فيها مسيطرة سيطرة تامة على مستعمراتها بلغ مجموع ما أصدرته الى هذه المستعمرات ستة اعشار واحد في المائة من الصادرات الالمانية . واذا استطاع احد ان يفرض الآن على المستعمرات الالمانية السابقة ان تبتاع من المانيا دون غيرها ، كل ما تحتاج الى استيراده بلغ مجموع ما تستورده من المانيا سبعة أعشار واحد في المائة من الصادرات الالمانية

ويرد الالمان على ذلك بان تجارة مستعمراتهم زادت في السنوات العشر السابقة للحرب الكبرى أربعة أضعاف وأنها لم تزد الا زيادة يسيرة جداً بعد الحرب . وان مقدار التجارة مع المستعمرات الالمانية بلغ مجموعه نحو الف مليون مارك

وهذا صحيح ، ولكن الالمان ينسون أو يتناسون ما اتفقوه من مال على سبيل الاعانة

(١) راجع المقتطف مارس ١٩٣٧ ص ٣٣٥ مقال « المستعمرات من الناحية الاقتصادية »

لزيادة هذه التجارة بلغ مقداره الف مليون مارك في عشرين السنة السابقة للحرب العالمية الأولى . وهو ما لا تريد أن تعمه الدول المنتدبة لأنهُ غير معقول من الناحية الاقتصادية البحتة

ولو أن اتفاقاً تم وعقد وانت المانيا بمقتضاه القيود التي تثقل كاهل تجارتها العالمية لاستطاعت أن تزيد تجارتها مع بريطانيا وفرنسا وهولندا وسويسرا وحدها زيادة تبلغ عشرين ضعف مجموع تجارتها مع مستعمراتها السابقة لو أن هذه المستعمرات اختصت المانيا دون غيرها بما تستورده من الخارج

ومن الغريب أن الكتّاب الالمان في موضوع المستعمرات يزعمون ضمناً احتكار المانيا لتجارة مستعمراتها مع أن الواقع ، أن سياسة الباب المفتوح في نصف مستعمرات العالم مضمونة بمعاهدات دولية أي ان المستعمرات التي تشملها هذه المعاهدات لا يسعها أن تقيم حواجز جمركية تفضل بها دولة على أخرى من دول جامعة الامم . ولم تستثن المانيا ولا اليابان من ذلك. وهذه البلدان تشمل جميع بلدان الانتداب من درجة A و B وكل حوض الكونجو بما فيه شرق افريقية البريطاني وافريقية الاستوائية الفرنسية وغرب افريقية البرتغالية والسودان وروديزيا الشمالية . واما مراكش فسياسة الباب المفتوح فيها كانت جزءاً من التسوية الدولية التي عقدت بعد أزمة سنة ١٩٠٦ في مؤتمر الجزيرة . ومع ذلك فجميع المستعمرات على سطح الكرة لا تبتاع أكثر من ١٠ في المائة من مجموع الصادرات العالمية

والرد السهل بحكم الطبع على هذه الحقائق انهُ مازالت المستعمرات لا تصلح منفذاً ذا شأن لضغط السكان وازدحامهم ولا مصدراً أو سوقاً للمواد الخام أو للمصنوعات فعادا تتمسك بها الدول التي تسيطر عليها . وفي الرد على هذا القول نخرج الى جملة العوامل السياسية والاعتبارات الاستراتيجية وما يتعلق بالهيبة والكرامة الدولية — وهذه على ما لها من شأن عظيم ليست في نطاق هذا الحديث

٦ — الموارد الطبيعية وخطط الحرب

إن المشكلة التي تواجهها دولتا المحور في هذه الحرب هي مشكلة عدم وجود طائفة من المواد التي تحتاج اليها أو عدم وجود مقادير وافية منها ، في الأراضي الخاضعة لها أو في الأراضي التي تستطيع الاستيراد منها . وهذه المشكلة تعقد بطبعه مشكلة النقل عليها. ونحن كثيراً ما ننسى أن الجانب الاكبر من التبادل التجاري بين بلدان اوربا يتم بحراً . فايطاليا كانت تنقل فحم المانيا اليها — أو ما تستورد منهُ — بحراً عن طريق تفور هولندا لا عن طريق سكك الحديد. وكانت تستورد بترول رومانيا وروسيا بحراً لا بسكك الحديد . وحديد اسبانيا كان ينقل الى المانيا بحراً لا

بسكك حديد. وهكذا أمكن توحيد طريق البحر في معظم الاحوال مع السكك الحديد في النقل التجاري بين بلدان أوربة، بالاعتماد على السكك الحديد مرهق لها علاوة على ان الخطوط الحديدية الممدودة الآن لا تكفي لنقل جانب يسير من المقادير التي تصادرها بلدان أوربة في الأحوال العادية

أما المشكلة التي تواجهها بريطانيا فليست مشكلة هل تجد ما تريده وهل تستطيع ان تبتاعه. فانها واجدة كل ما تريد وقادرة على شرائه ويضاف اليها ترسله اليها الولايات المتحدة الاميركية بغير حساب للثمن الآن. ولكنها مشكلة نقل ما تحتاج اليه لأنهُ متاح لها في شتى البلدان. وهذا النقل يتم بحراً بأسطولها التجاري والأساطيل التجارية التابعة لحلفائها وفي مقدمتها أسطول النروج وهولندا. فاذا وصفنا المشكلتين هذا الوصف على اختصاره فقد أشرنا الى قواعد الخطتين الحربيتين اللتين يجري عليهما الفريقان المتحاربان

أما بريطانيا فخطتها الآن منع كل وارد من وراء البحار الى المانيا، وهذا المنع محقق بالحصر البحري يفقده أسطول بريطانيا المتفوق ويستثنى منهُ قليل مما يصل المانيا عن طريق سيبيريا وروسية. ثم توجيه قاذفاتها الى المستودعات التي خزنت فيها المانيا ما جمعتهُ قبل نشوب الحرب من مواد قطع واردها عنها، وتدمير مواصلاتها البرية لعرقلة النقل بين ولايتها المختلفة ثم بينها وبين البلدان الحايدة أو الوالية لها. فبذلك تعجل استنفاد المخزون أو تجعل نقله من حيث خزن الى حيث يراد استعماله محفوفاً بالمشاق. فاذا التقى التأثيران تأثير المنع وتأثير النفاد، فلا مفر لالمانيا وحليفاتها — وايطاليا أشد تعرضاً من ألمانيا لهذا النوع من الحرب لانها أفقر ومخزونها أقل واعتمادها على الوارد البحري أعظم — من أن تصاب بالاعياء الاقتصادي الذي كان أحد العوامل الفعالة في كسر شوكة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى بعد ما امتدت فتوحاتها في أوربة امتداداً لا يقل كثيراً عن امتدادها الآن

وأما المانيا فخطتها كذلك أن تمنع الوارد عن بريطانيا وأن تدمر مصانعها واعتمادها على الطائرات والغوَّاصات. وقد نجحت بريطانيا في منع الوارد الى المانيا بحراً وفي تدمير وتعطيل جانب كبير من مصانعها ومواصلاتها، وفي التغلب على خطر الغوَّاصات والألغام المحيطة في ما انقضى من الحرب الى بدء هذا الربيع ولكن المعركة استؤنفت الآن بعد استكانة الشتاء

والخلاصة أن كفة بريطانيا في الموارد الاقتصادية والصناعية أرجح من كفة المانيا. واذا كانت المانيا قد ضربت أقوى ضرباتها الحربية في السنة الاولى من الحرب، لانها كانت تامة الأهبة لها — وكل معتد يتأهب للاعتداء — واذا كانت بريطانيا لم تكن قادرة على الرد على هذه الضربات بضربات قوية مثلها لانها لم تتأهب، فان الضربات البريطانية ستأتي — وقد بدأت — عندما يكون عدوها قد وهنت قوتهُ الداخلية بفعل الحصر البحري وقذف الطائرات